رقم الوثيقة: IOR 30/010/2004 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : MSU
O إبريل/نيسان OMMQ

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان : الإصلاحات الوشيكة لا يجوز أن تعرقل إنصاف الأفراد على انتهاكات حقوق الإنسان

قالت منظمة العفو الدولية، في بداية اجتماع مدته أربعة أيام تعقده لجنة الخبراء الحكوميين التابعة لمجلس أوروبا لوضع اللمسات الأخيرة على مقترحات لإصلاح المحكمة في R إبريل/نيسان، إنه ينبغي على حكومات الدول الخمس والأربعين الأعضاء في مجلس أوروبا أن تكفل عدم تقييد حق الأفراد في إنصافهم أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "في وقت تتعرض فيه حقوق الإنسان للهجوم، بما فيها الحق في محاكمة عادلة والحظر المطلق للتعذيب وللمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، من الضروري أن يحافظ مجلس أوروبا على سلامة النظام الذي أنشأه."

وتشكل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان آلية رائدة لحماية حقوق الإنسان. وكانت أحكامها دليلاً تسترشد به الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، ليس هذا وحسب بل أيضاً دول أخرى، بشأن الخطوات الواجب عليها اتخاذها لاحترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها. وقد ضمنت المحكمة الإنصاف على انتهاكات الحقوق الإنسانية للأفراد عندما تقاعست الدول الأعضاء في مجلس أوروبا عن فعل ذلك؛ وعليه اضطلعت بدور مهم في الكفاح ضد ظاهرة الإفلات من العقاب.

وتحث منظمة العفو الدولية اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان التابعة للجنة الوزراء على رفض المقترحات القاضية بإضافة معايير قبول جديدة يمكن أن تُقيّد حق الأفراد في استصدار أحكام ملزمة حول ما إذا كانت حقوقهم بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (الاتفاقية الأوروبية) قد انتُهكت.

وتوافق منظمة العفو الدولية على أن العدد المتزايد من الطلبات الفردية التي تُرفع إلى المحكمة والقضايا الراهنة المتراكمة لديها قد أضعفت فعاليتها، وأنه تبعاً لذلك، هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات. بيد أن المقترحات القاضية بإضافة معايير قبول جديدة لا تعالج المصدرين الرئيسيين للتحديات الحالية التي تواجهها المحكمة، وتحديداً الغربلة الأكثر فعالية وكفاءة للطلبات التي تتلقاها المحكمة للتخلص من أكثر من VM% من الطلبات غير المقبولة بموجب المعايير الراهنة، والتعجيل بإصدار الأحكام، وبخاصة حول قضايا تقوم على أسس جيدة بشكل واضح وتتعلق بانتهاكات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي يتسم قانون القضايا لدى المحكمة والمتعلق بها بالوضوح.

وتشاطر بعض الحكومات وأعضاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، فضلاً عن العديد من المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني في شتى أنحاء المنطقة، تشاطر المنظمة معارضتها للمقترحات القاضية بإضافة معايير قبول جديدة. وقد أعرب الكثيرون عن بواعث قلقهم من أن المقترحات المطروحة للنقاش – برفض الحالات التي لم يعانِ فيها مقدم الطلب من 'ضرر ملموس' أو حيث 'لا يقتضي احترام حقوق الإنسان النظر في الطلب' – غير مقبولة وغامضة وربما تُفسَّر بشكل مختلف من جانب دول مختلفة، ويمكن أن تؤدي إلى رفض قضايا تقوم على أسس جيدة بشكل واضح.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الإصلاحات يجب أن تركز على ضمان :
- تنفيذ أفضل للاتفاقية الأوروبية على المستوى الوطني؛
- الغربلة السريعة والفعالة للطلبات وإصدار الأحكام استناداً إلى أسس موضوعية؛
- تعزيز عملية مراقبة تنفيذ لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا للأحكام الصادرة عن المحكمة.

وقالت المنظمة "إننا نرحب بالمقترحات الهادفة إلى ضمان تنفيذ أفضل للاتفاقية الأوروبية من جانب الدول الأعضاء وتوفير سبل انتصاف محلية فعالة على انتهاكات الاتفاقية الأوروبية. وإذا تم تنفيذ هذه المقترحات، فقد تؤدي إلى تراجع عدد الانتهاكات ووضع آليات للإنصاف والتعويض في الدول الأعضاء أو تحسينها. وبالتالي، تقل حاجة الأشخاص إلى تقديم طلبات إلى المحكمة في ستراسبورغ".

كذلك ترحب منظمة العفو الدولية باقتراح وضع إجراء أسرع للتعامل مع القضايا "القائمة على أسس جيدة بشكل واضح"، والمتعلقة بانتهاكات الاتفاقية الأوروبية التي يتسم قانون القضايا لدى المحكمة والمتعلق بها بالوضوح. كما نرحب بالاقتراح الرامي إلى منح لجنة الوزراء سلطة رفع قضية أمام القاعة الكبرى للمحكمة في حال رفض الدولة تنفيذ الحكم الصادر عن الم RUN?كمة.

الخلفية

ناقش مجلس أوروبا طوال السنوات الثلاث الماضية إجراء إصلاحات في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تهدف إلى ضمان فعاليتها على المدى الطويل في ضوء الزيادة الهائلة في الطلبات التي تتلقاها والقضايا المتراكمة التي لم يُبت فيها.

وقد كُلفت اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان التابعة للجنة الوزراء بوضع مسودة، من جملة أمور أخرى، لمعاهدة تُعدِّل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (البروتوكول NQ)، بحيث تتضمن مقترحات لإصلاح المحكمة والسماح للاتحاد الأوروبي بأن يصبح طرفاً في الاتفاقية الأوروبية إذا قرر أن يفعل ذلك.

وستعتمد اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان التابعة للجنة الوزراء تقريرها النهائي حول المقترحات الخاصة بالإصلاحات في U إبريل/نيسان OMMQ. وستناقش الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا رأي اللجنة المذكورة حول المقترحات الخاصة بالإصلاحات وتعتمده خلال دورتها كاملة النصاب التي تبدأ في OS إبريل/نيسان. وفي مايو/أيار OMMQ، من المقرر أن تناقش وتعتمد لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا البروتوكول رقم NQ الذي سيُعدل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

ولمزيد من المعلومات حول مواقف منظمة العفو الدولية إزاء المقترحات التي تجري مناقشتها حالياً، انظر تعليقات منظمة العفو الدولية على التقرير المؤقت للأنشطة : ضمان الفعالية طويلة الأجل للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (IOR 61/005/2004، الوصلة : http://web.amnesty.org/library/index/engior61005OMMQ).
انتهى

وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org